

1- البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان:

ضرورة المضي في إجراءات الضبط المالي وتنويع الاقتصاد¹

تواصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان التكيف مع أسعار النفط المنخفضة التي أضعفت النمو وساهمت في حدوث عجز كبير في المالية العامة والحساب الخارجي. فقد تراجعت أسعار النفط مؤخراً، رغم تمديد العمل بقرار خفض الإنتاج الذي تقوده منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وازدياد قوة التعافي العالمي. ورغم أن النمو غير النفطي آخذ في التعافي بوجه عام، فإن تراجع آفاق النمو على المدى المتوسط يبرز ضرورة مضي البلدان في إجراءات تنويع الاقتصاد وتنمية القطاع الخاص. وقد حددت معظم البلدان استراتيجيات طموحة لتنويع النشاط الاقتصادي، وهي بصدد وضع خطط تفصيلية للإصلاح، لكن ينبغي التعجيل بتنفيذها، ولا سيما لاستغلال التحسن في زخم النمو العالمي. وينبغي أن تواصل البلدان المصدرة للنفط تنفيذ خطط لخفض العجز حتى تحافظ على استمرارية مالياتها العامة، ودعم نظم أسعار الصرف المربوطة بعملة أخرى، حيثما كان ذلك ملائماً. وسوف يتعين على بعض البلدان تحديد إجراءات إضافية للضبط المالي، مع حماية الإنفاق الاجتماعي والموجه إلى النمو. وتبدو المخاطر المحيطة بالاستقرار المالي منخفضة، رغم أن مكامن الضعف لا تزال قائمة. ولا تزال الآفاق في بلدان الصراع محاطة بدرجة عالية من عدم اليقين، حيث يتوقف النمو على طبيعة الأوضاع الأمنية.

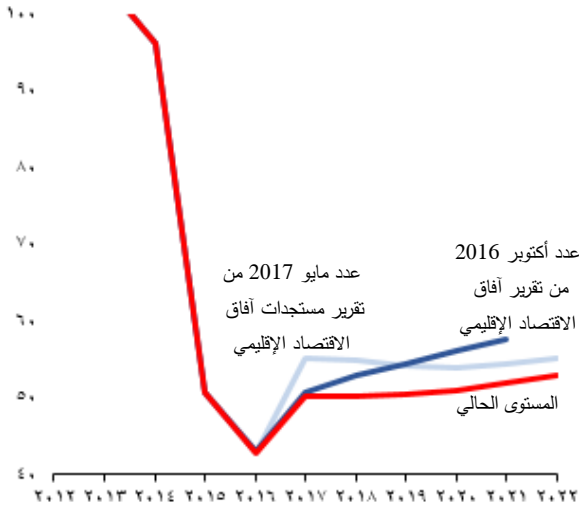
توقع بقاء أسعار النفط حول مستوياتها الحالية

تتراوح أسعار النفط حالياً بين 50 و60 دولاراً للبرميل، بارتفاع عن متوسط العام الماضي الذي بلغ 43 دولاراً للبرميل (الشكل البياني 1-1). ففي مايو 2017، قامت منظمة أوبك وعدد من البلدان المنتجة غير الأعضاء في أوبك بتمديد العمل باتفاقها لخفض إنتاج النفط حتى الربع الأول من عام 2018. لكن رغم تمديد العمل بهذا الاتفاق، فقد تم تعديل توقعات أسعار النفط بالتخفيض منذ صدور عدد مايو 2017 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الشكل البياني 1-2)؛ راجع أيضاً التقرير الخاص حول أسواق السلع الأولية في عدد أكتوبر 2017 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، بينما ظلت افتراضات صندوق النقد الدولي بشأن أسعار النفط في الأجل المتوسط، بناء على سوق العقود المستقبلية، في حدود مستوياتها الحالية بوجه عام.

¹ إعداد برونو فرساي (المؤلف الرئيسي)، وأولومويوا أديجي، ويوتير بالتابيف، وماغالي بينات، ولينغ زو. وقدم المساعدة البحثية كل من سيباستيان هيرادور، وبرايان هايلاند، وخورخيه دي ليون ميراندا.

الشكل البياني 1-2 افتراضات أسعار النفط

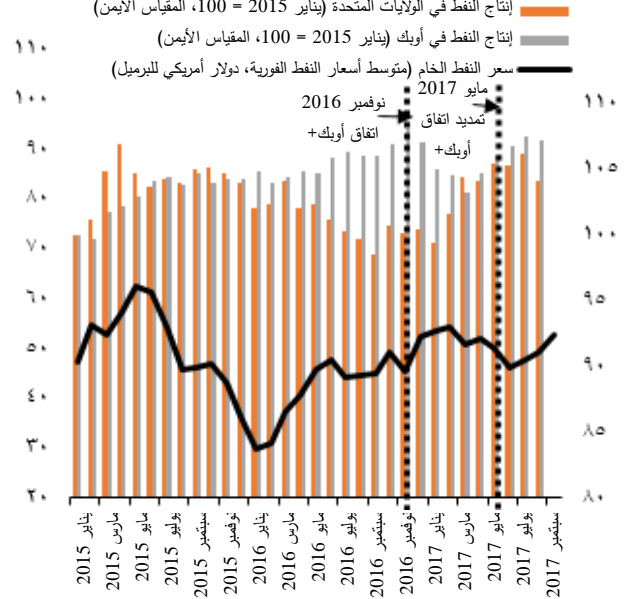
(متوسط أسعار النفط الفورية¹، دولار أمريكي للبرميل)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
¹ متوسط أسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وديبي الفاتح وغرب تكساس الوسيط.

الشكل البياني 1-1 أسعار النفط وإنتاجه

(متوسط أسعار النفط الفورية¹، دولار أمريكي للبرميل ومؤشر الإنتاج)



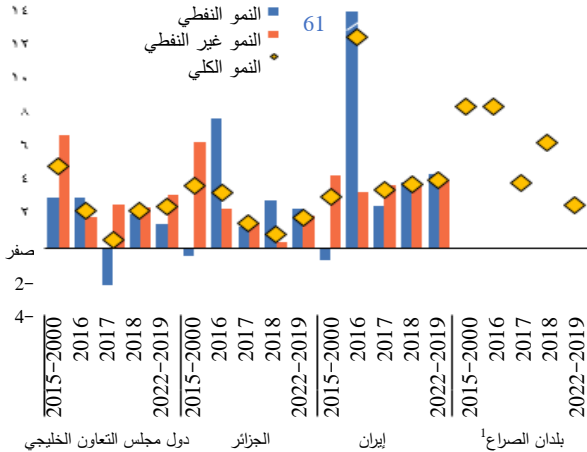
المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وكالة الطاقة الدولية.
¹ متوسط أسعار النفط الخام من أنواع برنت المملكة المتحدة وديبي الفاتح وغرب تكساس الوسيط.

تراجع توقعات النمو

الشكل البياني 3-1

نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(%، إجمالي الناتج المحلي المرجح بتعديل القوى الشرائية)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
¹ بلدان الصراع تشمل العراق وليبيا واليمن.

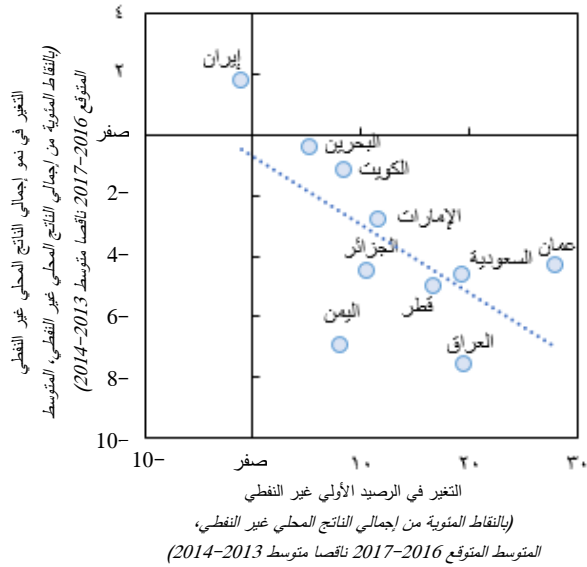
لا تزال محددات النمو الرئيسية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان هي إجراءات الضبط المالي وإنتاج النفط والصراعات الإقليمية. ولا تزال تداعيات أسعار النفط المنخفضة تشكل عبئاً على النمو غير النفطي، الذي يتوقع أن يظل دون المتوسطات التاريخية (الشكل البياني 3-1). ومن المتوقع في عام 2017 أن يصل النمو الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي أدنى مستوياته مسجلاً 0.5% تقريباً مع تخفيض الإنتاج النفطي طبقاً للاتفاق الذي تقوده منظمة أوبك. وفي المقابل، يتوقع أن يتعافى النمو غير النفطي ليصل إلى حوالي 2.6% في 2017-2018 نتيجة التباطؤ عموماً في وتيرة الضبط المالي، الذي ظل يمثل عبئاً ثقيلاً على النمو على مدار العامين الماضيين (الشكل البياني 1-4).² ومع ذلك فقد تم تخفيض توقعات النمو النفطي وغير النفطي بشكل طفيف مقارنة بتوقعات عدد مايو 2017 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ومن المتوقع أيضاً أن تؤدي أسعار النفط المنخفضة إلى إضعاف النمو على المدى المتوسط - حيث يُتوقع أن يكون النمو غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي محدوداً عند مستوى 3.4% في عام 2022، أي حوالي نصف مستواه البالغ 6.7% في الفترة 2000 - 2015. وتواصل

² تحسنت الأرصدة الأولية غير النفطية بنسبة قدرها 11.5% بين عامي 2014 و2016، ولكن لا يتوقع أن تتحسن إلا بنسبة 5.3% فقط بين عامي 2016 و2018.

الشكل البياني 4-1

الضبط المالي أضعف النمو



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: قد لا يظهر أثر إلغاء الدعم بالكامل في الرصيد الأولي غير النفطي للبحرين.

دول مجلس التعاون الخليجي التي تتمتع بقدر أكبر من الاحتياطيات الوقائية، مثل الكويت والإمارات العربية المتحدة، بتصحيح أوضاع ماليتها العامة تدريجياً، وهو ما يتيح لها الحفاظ على استقرار النمو غير النفطي إلى حد كبير. ومن المتوقع أن يكون تأثير الصدع الدبلوماسي بين قطر وعدة بلدان أخرى محدوداً على النمو في المنطقة في هذه المرحلة (الإطار 1-1)، رغم أن طول أمد هذا الصدع قد يؤدي إلى تخفيض توقعات النمو على المدى المتوسط، ليس فقط بالنسبة لقطر بل أيضاً بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى.

وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط خارج مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع أن يصل النمو في الجزائر إلى أدنى مستوياته مسجلاً 0.8% في العام المقبل بسبب تخفيضات الإنفاق المتوخاة، ويتعافى إلى 2.4% بحلول عام 2022. وقامت إيران بتعديل نمو إجمالي الناتج المحلي لعام 2016 من 6.5% إلى 12.5% نتيجة تغيير منهجية قياسه وتعديل النمو غير النفطي بالزيادة. غير أنه من المتوقع أن يهبط النمو في إيران هذا العام إلى 3.5% مع انحسار الدفعة التي تلقاها الإنتاج النفطي بعد رفع العقوبات.

ولا تزال الأوضاع الأمنية والطاقة الإنتاجية للنفط تسيطر على الآفاق في بلدان الصراع المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فقد ارتفع إنتاج النفط في ليبيا إلى مليون برميل يومياً في منتصف عام 2017، وهو ارتفاع كبير مقارنة بمستواه في العام الماضي الذي بلغ نحو 0.4 مليون برميل يومياً. وفي العراق، ارتفع إنتاج النفط ارتفاعاً كبيراً في عام 2016، وظل ثابتاً هذا العام حتى الآن. وسيساعد التقدم المُحرز في الحرب ضد تنظيم "داعش" على استئناف نمو الاقتصاد غير النفطي، رغم أن وضع موازنة أكثر تقييداً لعام 2017 لتعويض انحرافات المالية العامة السابقة قد أدى إلى تخفيض توقعات النمو غير النفطي في العراق لعام 2017 مقارنة بما ورد في عدد مايو 2017 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن المتوقع انكماش الاقتصاد الليبي مرة أخرى هذا العام. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يتباطأ النمو في بلدان الصراع المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، لأن الزيادة الكبيرة التي حدثت مؤخراً في إنتاج النفط تحد من فرصة تحقيق المزيد من المكاسب.

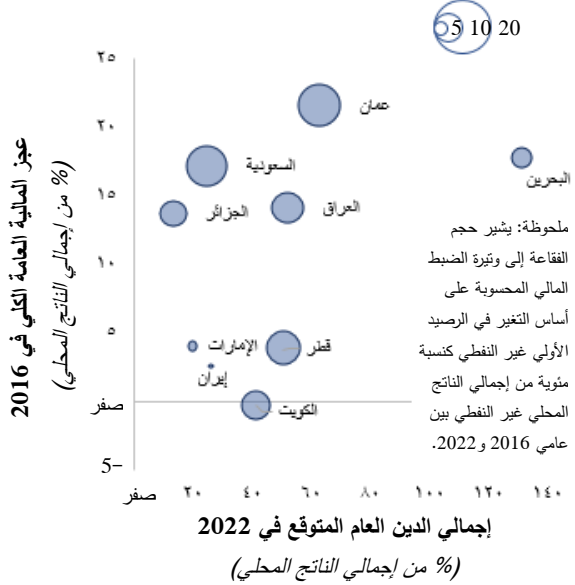
ضرورة مواصلة إجراءات الضبط المالي التدريجية

ساهم تراجع أسعار النفط في حدوث عجز كبير في المالية العامة عبر البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، مسجلاً ارتفاع حاد من 1.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى 10.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2016، ولكن من المتوقع أن يتراجع إلى 5.2% من إجمالي الناتج المحلي هذا العام بفضل التحسن المحدود في أسعار النفط والجهود الكبيرة المبذولة لتخفيضه. ومن المتوقع أن يبلغ عجز الموازنة التراكمي لمدة خمس سنوات 320 مليار دولار بين عامي 2018 و2022.

ومع ذلك، فقد كان التقدم متفاوتاً بين البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (الشكل البياني 1-4)، وظهر التباين، بعد ثلاث سنوات من الهبوط المبدئي في أسعار النفط، في مراكز ماليتها العامة وآفاقها المتوقعة. فقد سجل حوالي نصف البلدان المصدرة للنفط في المنطقة (إيران، والكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة) عجزاً في المالية العامة يقل عن 5% من إجمالي الناتج المحلي

الشكل البياني 5-1

تباين مراكز المالية العامة

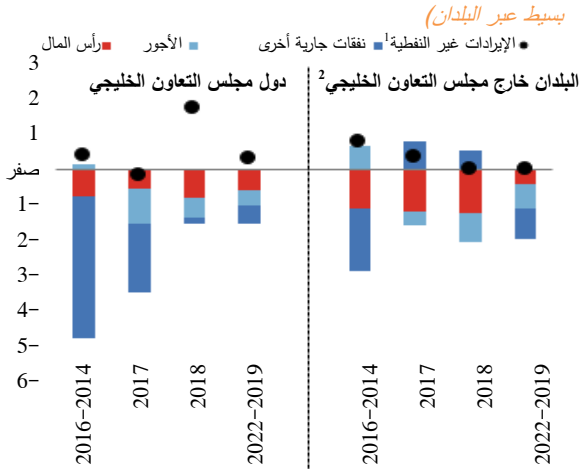


المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني 6-1

التغير في الإنفاق والإيرادات غير النفطية

(% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، التغير عن عام سابق، متوسط بسيط عبر البلدان)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1. تُستبعد بيانات الكويت من سلسلة بيانات الإيرادات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي نظرا للانقطاعات في سلسلة بياناتها المتعلقة بمدفوعات التعويضات المقررة من الأمم المتحدة.

2. تشمل الجزائر وإيران والعراق.

في عام 2016، في حين سجل النصف الآخر عجزا أعلى بكثير من 10% من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني 5-1). وعادة ما تتمتع البلدان ذات العجز المنخفض باحتياطات وقائية كبيرة (الكويت، وقطر، والإمارات العربية المتحدة)، أو تكون أقل اعتمادا على الإيرادات النفطية (إيران)، وتعتزم إجراء تصحيح مالي تدريجي لمواكبة بيئة أسعار النفط المنخفضة. وقد أعلنت الجزائر والسعودية عن خطط طموحة للضبط المالي، رغم استطاعتهما تصحيح أوضاعهما بشكل تدريجي أكبر على المدى القصير للحد من الآثار السلبية على النمو. غير أن بلدانا أخرى ينبغي أن تبذل المزيد من الجهود لوضع الدين على مسار هبوطي (البحرين، وعمان). أما الخطط الطموحة التي وضعها العراق على مستوى المالية العامة، التي تركز على اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي، فتستهدف تحقيق موازنة متوازنة وتخفيض الدين على المدى المتوسط. ولا يقوم أي من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة - حتى البلدان المتوقع أن تحقق فوائض على المدى المتوسط - بمراكمة موارد كافية لحماية الرفاهية الاقتصادية للأجيال المقبلة بعد نفاذ الموارد الهيدروكربونية.

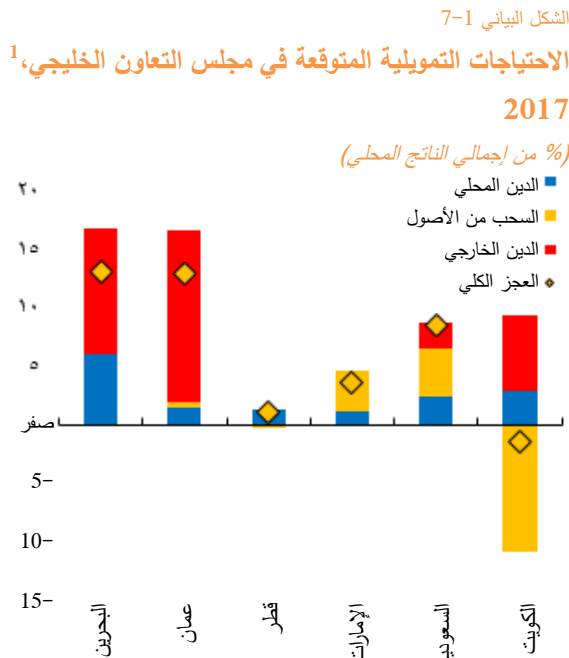
وتتضمن خطط الضبط المالي في دول مجلس التعاون الخليجي تدابير تتراوح بين إجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الجارية بخلاف الأجور، وتخفيض فاتورة أجور القطاع العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، وإجراء مزيد من التخفيضات في النفقات الرأسمالية، وزيادة الإيرادات غير النفطية، لا سيما استحداث ضرائب القيمة المضافة (المتوقع بدء تطبيقها في يناير 2018) والضرائب الانتقائية (الشكل البياني 6-1).³ وعلى صناع السياسات كذلك الاستفادة من أسعار النفط المنخفضة لوضع الصيغة النهائية لإصلاحات أسعار الطاقة.⁴ وفي البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، نجد أن الضبط المالي المقرر في العراق يستند أساسا إلى زيادة تخفيض الاستثمار العام وتقييد الأجور. وفي الجزائر، تركز معظم التدابير التصحيحية أيضا على الإنفاق، لا سيما الاستثمار العام. وفي إيران، تتضمن الجهود المالية توسيع قاعدة الإيرادات للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. وسيوفر ذلك أيضا حيزا ماليا لمواجهة تزايد ضغوط الإنفاق المتعلقة بشيخوخة السكان، والتكاليف المحتملة لإعادة رسملة البنوك، ومدفوعات الفائدة الناشئة عن توريق المتأخرات.

³ بشكل عام، ينبغي أن تتضمن عملية ضبط أوضاع المالية العامة الداعمة للنمو زيادة الإيرادات غير النفطية، التي لا تزال منخفضة جدا في جميع بلدان المنطقة (IMF 2016a)، وإجراء تخفيضات مستهدفة للنفقات الجارية، والإصلاح المستمر لدعم الطاقة مع حماية محدود الدخل، وزيادة كفاءة الاستثمار العام. وسوف تحدد ظروف كل بلد عموما المزيج الأمثل من هذه التدابير. لمزيد من التفاصيل راجع دراسة (Sommer and others (2016).

⁴ خفضت البلدان المصدرة للنفط في المنطقة دعم الطاقة بشكل كبير في السنوات الأخيرة، نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وأطر الجديدة لأسعار النفط المحلية. وتشير التقديرات في بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى انخفاض دعم الطاقة قبل الضرائب من 116 مليار دولار في عام 2014 إلى 47 مليار دولار في عام 2016 (IMF 2017). ويجري حاليا استحداث آليات تعويضية في عُمان (بالنسبة للوقود العادي) وفي السعودية (بالنسبة للطاقة) إلى جانب مزيد من التعديلات في أطر التسعير.

وتساهم التحسينات المستمرة في أطر ومؤسسات المالية العامة في دعم عملية الضبط المالي. وفي هذا الصدد، تم إحراز تقدم كبير في وضع أطر الموازنة متوسطة الأجل في الجزائر، والكويت، وقطر، والسعودية، وكذلك في الإمارات العربية المتحدة سواء على مستوى الحكومة الاتحادية أو مستوى حكومات الإمارات. وقد بدأ عمل وحدات المالية العامة الكلية الآن في الكويت وعمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة. وأحرز العراق تقدماً في مجال تحديد ومعالجة المتأخرات والضمانات الحكومية. وتسهم المساعدة الفنية المقدمة من صندوق النقد الدولي في مساعدة البلدان في هذه المجالات. ويتعين إعداد نموذج جديد لإدارة فاتورة أجور القطاع العام - بحيث يبرز أهمية التشخيص الجيد، وأوجه التكامل مع الإصلاحات الأخرى، والمؤسسات الداعمة - من أجل تعزيز النمو الاحتوائي واستمرارية أوضاع المالية العامة في مختلف بلدان المنطقة (دراسة Tamirisa and others، تصدر قريباً). وبشكل أعم فإن تعزيز الإدارة المالية العامة، بما في ذلك زيادة الشفافية ودرجة المساءلة، من شأنه تدعيم جهود الضبط المالي وقد يوفر حيزاً مالياً إضافياً. وقد بدأت السعودية نشر تقارير ربع سنوية للمالية العامة، مما أدى إلى زيادة شفافية المالية العامة بشكل كبير.

إصدار سندات الدين لا يزال المصدر الرئيسي لتمويل العجز



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ الافتراض بأكثر من مبلغ عجز المالية العامة يعني وجود ديون متوسطة وطويلة الأجل اقتراب أجل استحقاقها ويتعين إعادة تمويلها؛ تُستبعد البيانات المتعلقة بإعادة تمويل أدون الخزنة. القيم السالبة تعني قيام السلطات ببناء الاحتياطات الوقائية.

تواصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إصدار سندات الدين لتلبية احتياجاتها لتمويل الموازنة. وقد حصلت البلدان التي تتمتع بإمكانية النفاذ إلى الأسواق على كميات كبيرة من موارد الأسواق الدولية - فقد أصدرت دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من عام 2017 سندات قيمتها 30 مليار دولار تقريباً، حيث لا تزال الأوضاع في الأسواق المالية الدولية مواتية (الشكل البياني 1-7). ورغم أن إصدار هذه السندات في الأسواق الدولية من شأنه تجنب مزاحمة القطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وخاصة في ظل القدرة المحدودة للأسواق المالية المحلية، فإن إصدارها في الأسواق المحلية يمكن أن يسهم في دعم تطوير الأسواق المالية تدريجياً (في السعودية على سبيل المثال). ومن شأن زيادة الاعتماد على التمويل المحلي أيضاً أن يخفف من عواقب حدوث أي تدهور في أوضاع الأسواق الدولية. وقد حصلت البلدان في بعض الحالات على موارد الأسواق الدولية لإعادة بناء احتياطياتها الوقائية.

وبشكل عام، ينبغي اتخاذ قرارات الاقتراض والاستثمار في إطار استراتيجية شاملة لإدارة الأصول والخصوم تأخذ في الاعتبار التطورات والمخاطر المالية الكلية.⁵ وللمساعدة في دعم هذا المنهج، تم إنشاء مكاتب لإدارة الدين في الكويت وعمان والسعودية، كما تم تعزيز هذه المكاتب في أبو ظبي ودبي. ويمكن الحد من المخاطر عن طريق إصدار سندات دين أطول أجلاً (على سبيل المثال، أصدرت عُمان في مارس 2017 سندات ذات أجل استحقاق 30 عاماً)، رغم وجود مفاضلات فيما يتعلق بالتكلفة. وخارج مجلس التعاون الخليجي، ظل إصدار سندات الدين المحلي (بما في ذلك تنقيح العجز) هو الاستراتيجية المفضلة للتمويل نظراً لأن خيارات التمويل الخارجي محدودة (إيران، العراق، ليبيا، اليمن).

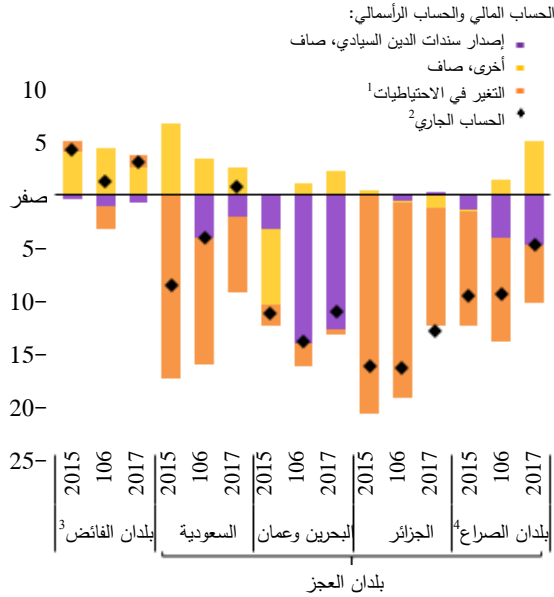
⁵ راجع الفصل 5 في عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

رأس المال الخاص قد يسهم في سد الفجوات الخارجية

الشكل البياني 8-1

تمويل الحساب الجاري

(% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

¹ صاف (+) تمثل زيادة).

² الفروق بين الحساب الجاري ومجموع بنود التمويل ترجع إلى آثار التقييم، والسهو والخطأ.

³ بلدان سجلت فائضا في حساباتها الجارية في المتوسط في 2014-2017؛ تشمل إيران والكويت

قطر والإمارات.

⁴ العراق وليبيا واليمن.

مع تراجع أسعار النفط، تحول رصيد الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان من فائض قدره 228 مليار دولار في 2014 (8.8 % من إجمالي الناتج المحلي) إلى عجز قدره 77 مليار دولار في 2016 (3.6 % من إجمالي الناتج المحلي) (الشكل البياني 8-1). ومن المتوقع عودة رصيد الحساب الجاري الكلي إلى تحقيق فائض محدود في عام 2019. غير أن البلدان التي تعاني من عجز مستمر، وانخفاض احتياطياتها الوقائية، وضعف مرونة سعر الصرف تواجه تحديات في الحصول على التمويل الخارجي. وتؤكد هذه التطورات على أهمية مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة للمساعدة في دعم نظم سعر الصرف الثابت، وإجراء الإصلاحات الهيكلية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة. وفي هذا السياق، تم إدخال تحسينات فيما يتعلق بتيسير نفاذ المستثمرين الأجانب لأسواق رأس المال (كما في المملكة العربية السعودية). غير أن اعتماد قوانين جديدة للاستثمار الأجنبي قد تأخر في بعض البلدان (عمان، الإمارات العربية المتحدة). ومن شأن إجراء إصلاحات أخرى لزيادة القدرة التنافسية ودعم تنويع الاقتصاد أن يسهم أيضا في تقليص العجز الخارجي (راجع القسم أدناه بشأن الإصلاحات الهيكلية). ووفقا للأوضاع الدورية، يمكن للسياسة النقدية الأكثر تقييدا أن تدعم أيضا عملية التصحيح الخارجي في البلدان التي لا تعتمد نظم ربط سعر الصرف من خلال جذب المزيد من تدفقات الحافظة.

استمرار صلابة القطاع المالي

لا تزال القطاعات المالية محتفظة بصلابتها بوجه عام في مواجهة تراجع أسعار الهيدروكربونات. ولا تزال البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر تتمتع بمستوى جيد من الرسمة، حيث تبلغ نسب كفاية رأس المال بوجه عام مستويات أعلى بكثير من الحد الأدنى التنظيمي، كما تتمتع أيضا بمستوى جيد من الربحية. ومع ذلك، هناك بعض الضغوط الناشئة عن استمرار انخفاض ربحية البنوك في بعض البلدان لأسباب منها ارتفاع تكاليف اضمحلال قيمة الأصول (الإمارات العربية المتحدة) وتراجع هوامش أسعار الفائدة نتيجة احتدام المنافسة على الودائع (عمان). ورغم أن نسبة القروض المتعثرة لم تتغير تقريبا في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، فقد ارتفعت في الجزائر، كما أن مخاطر تدهور جودة الأصول لا تزال قائمة نتيجة ارتفاع مستوى القروض المراقبة (عمان) والقروض المعاد جدولتها (الإمارات). ولا تزال النظم المصرفية ضعيفة في العراق وإيران. ويركز العراق على وضع استراتيجية للتصدي للتحديات أمام البنوك المملوكة للدولة؛ ويجري حاليا إصلاح القطاع المصرفي في إيران مما سيطلب إعادة رسملته وهيكلته.

وقد رفعت معظم البنوك المركزية في مجلس التعاون الخليجي أسعار الفائدة الأساسية المحلية بالتزامن مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة السائد بين البنوك وسعر الإقراض. غير أن الزيادة المحدودة في أسعار النفط، وما صاحبها من تخفيف للقيود النقدية الحكومية، ساعدا على تخفيف ضغوط السيولة في بعض البلدان - لا سيما السعودية والإمارات - كما تقلصت فروق أسعار الفائدة السائدة بين البنوك (وفروق أسعار الإقراض)، مما خفض من الانتقال الكامل لآثار زيادة أسعار الفائدة الأساسية (الشكل البياني 9-1). ويمكن أيضا ملاحظة

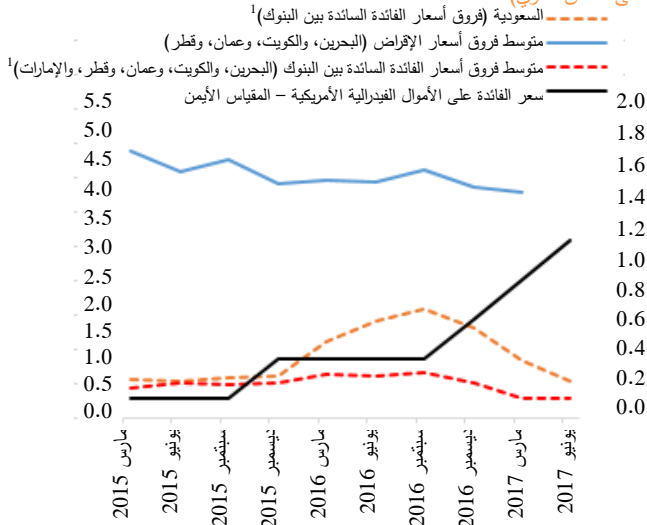
الشكل البياني 1-9

سعر الفائدة السائد بين البنوك وسعر الإقراض مقابل سعر الفائدة

على الأموال الفيدرالية الأمريكية

(فروق أسعار الفائدة مقارنة بسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية، محسوبة

على أساس سنوي)



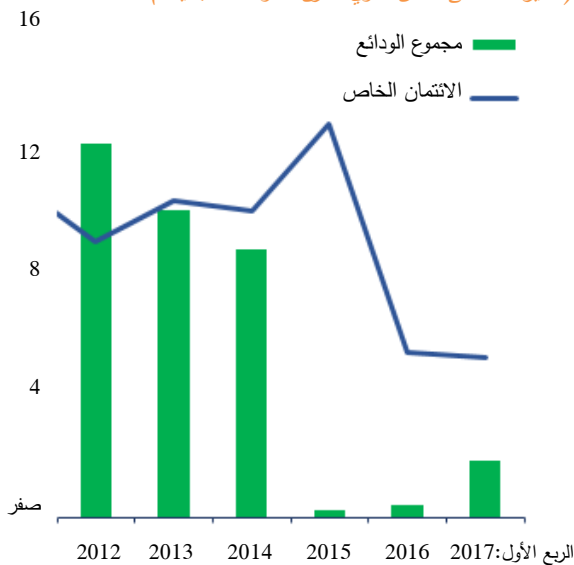
المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وتقرير "الإحصاءات المالية الدولية".

¹ سلسلة بيانات أسعار الفائدة السائدة بين البنوك تمثلها بيانات أسعار الفائدة على القروض لثلاثة شهور مستبعدا منها بيانات عُمان، حيث تم استخدام بيانات أسعار الفائدة على القروض لليلة واحدة.

الشكل البياني 1-10

نمو الائتمان والودائع في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر

(التغير %، على أساس سنوي مقارن، متوسطات بسيطة)



المصدر: مؤسسة Haver Analytics وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الارتفاع المحدود في مستوى السيولة نتيجة زيادة نمو الودائع (الشكل البياني 1-10). ومع ذلك، لا تزال ودائع غير المقيمين والتمويل بالجملة يشكلان مصدرا مهما من مصادر تمويل البنوك - لا سيما في الإمارات وقطر (الإطار 1-1)، مما يعرضها لمخاطر التغيرات في أوضاع السيولة العالمية. وقد استقر معدل نمو ائتمان القطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجي والجزائر (الشكل البياني 1-10) بعد التباطؤ واسع النطاق الذي سجله في العام الماضي. غير أنه لا يزال أبطأ بكثير مقارنة بفترة ما قبل الصدمة النفطية.

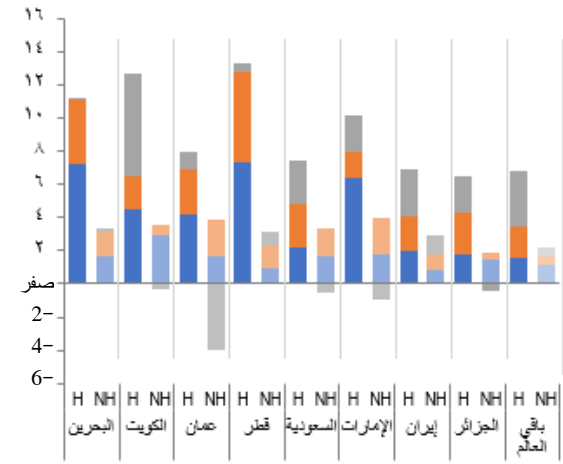
ويواصل صناع السياسات إحرار التقدم في تعزيز أطر السيولة والسياسات الاحترازية. ومن الأمثلة على ذلك العمل مجددا بأدوات إعادة التمويل (الجزائر)، وفرض متطلبات السيولة (البحرين)، وتطبيق سعر فائدة مرجعي بين البنوك (عمان)، وتعميق أسواق رأس المال المحلية (السعودية)، وتعزيز الأطر الاحترازية الكلية (البحرين، قطر، السعودية)، ووضع إطار جديد لحوكمة البنوك الإسلامية (الكويت)، والعمل على استحداث أدوات لتوفير السيولة للبنوك الإسلامية (عمان)، وصياغة قوانين جديدة للبنوك المركزية والعمل المصرفي (إيران، الإمارات).

وستظل أسعار النفط المنخفضة، إلى جانب دورة زيادات أسعار الفائدة الأمريكية المستمرة، تفرض ضغوطا على جودة الأصول المصرفية، مما يؤثر على قدرة البنوك على توفير الائتمان للقطاع الخاص، ويسهم في إضعاف النمو. وبالتالي فإن تعميق أسواق رأس المال المحلية ينبغي أن يكون مجال إصلاح ذي أولوية لضمان تقديم التمويل الكافي لتنمية القطاع غير النفطي. وينبغي لصناع السياسات النظر في أفضل طريقة للاستفادة من الفرص التي تتيحها الابتكارات التكنولوجية السريعة في القطاع المالي، بما في ذلك تعزيز فرص الحصول على التمويل، مع إدارة المخاطر المصاحبة (الفصل 5).

المضي قدما في الإصلاحات الهيكلية

إزاء انخفاض أسعار النفط، اشتدت حاجة البلدان المصدرة للنفط في المنطقة للحد من تركيزها على إعادة توزيع الإيرادات النفطية من خلال الإنفاق على القطاع العام ودعم الطاقة. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت هذه البلدان استراتيجيات طموحة لتتبع النشاط الاقتصادي ولكن آفاق النمو متوسطة الأجل لا تزال دون المتوسطات التاريخية نظرا لإجراءات الضبط المالي الجارية. وهذه الآفاق

الشكل البياني 11-1
محاسبة النمو
(متوسط المساهمات في النمو)



المصدر: دراسة (IMF 2016b).

ملحوظة: H= فترة نمو مرتفع؛ NH= فترة نمو غير مرتفع.
فترات النمو تشمل الفترة 1970-2014. فترة النمو المرتفع هي الفترة التي يتجاوز فيها معدل النمو 4% سنويا خلال خمس سنوات متعاقبة على الأقل؛ وبخلاف ذلك تعتبر فترة نمو غير مرتفع.

الضعيفة للنمو تلقي مزيدا من الضوء على ضرورة التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، لعدة أغراض من بينها الاستفادة من الفرصة التي يتيحها الصعود الدوري في النمو العالمي.⁶

والى جانب المشاغل بشأن استمرارية أوضاع المالية العامة وأداء النمو، نجد أن المكاسب التي حققها نموذج التنمية الحالي على كانت مخيبة للأمل على مستوى الإنتاجية - التي تعد المحرك الرئيسي لمستويات المعيشة على المدى الطويل.⁷ وقد خلصت دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي (2016b) إلى أن الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة ببلدان أخرى، غالبا ما تسهم بقدر محدود في تحقيق النمو، بينما تسهم العمالة بقدر أكبر بكثير (الشكل البياني 11-1). وتعكس هذه النتيجة السياسات التفضيلية لتوظيف العمالة الأجنبية منخفضة الأجر في القطاع الخاص، مع تقديم أجور مرتفعة للمواطنين العاملين في القطاع العام. وقد خلصت الدراسة أيضا إلى أن هناك ارتباط موجب، على الصعيد العالمي، بين مساهمة رأس المال والإنتاجية في النمو أثناء فترات النمو المرتفع، مما يشير إلى أن مكاسب الإنتاجية تزيد من ربحية الشركات وتعزز الاستثمار الخاص، والعكس صحيح. ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من توافق مكونات النمو في الجزائر وإيران إلى حد كبير مع النمط العالمي المعتاد، فإن الصلة بين الإنتاجية والاستثمار غير موجودة غالبا في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتؤكد هذه النتائج أهمية إصلاحات سوق العمل والتعليم في تعزيز التنوع الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، تعكف المملكة العربية السعودية على إصلاح نظم التدريب والتعليم، وتوجيه دعم الأجور بدقة إلى المستحقين، وزيادة رسوم العمالة الوافدة (لتقليل فجوة الأجور بين السعوديين والوافدين)، وتنقيح نظام حصص التوظيف (برنامج نطاقات) عن طريق استحداث برامج تشترط أن يكون جميع العاملين في قطاعات محددة من المواطنين. ومع ذلك فإن اجتذاب العمالة الوافدة الماهرة سيظل مطلباً أساسياً للحفاظ على القدرة التنافسية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي، وينبغي أن تهدف إصلاحات سوق العمل إلى زيادة الإنتاجية والحوافز التي تشجع المواطنين على العمل في القطاع الخاص. وتحقيقاً لهذه الغاية، أجرت كل من البحرين وقطر والإمارات إصلاحات موضع ترحيب في نظم تأشيرات الدخول، بما يسمح بقدر أكبر من حرية التنقل الداخلي للعمالة الوافدة. وهناك مشروع قانون جديد في قطر من المقرر أن يمنح بعض العمالة الوافدة إقامة دائمة. وفي البلدان التي لا يزال نظام تأشيرات الدخول فيها يحد من تنقل الوافدين فسوف تقيد من إجراء إصلاحات مماثلة. وتتخذ إيران وعمان في الوقت الراهن خطوات لتحسين توافق نظم التعليم والتدريب مع احتياجات أرباب العمل، بما في ذلك إدراج دورات ريادة الأعمال في المناهج الدراسية (إيران). غير أن التحديث المرتقب لقوانين العمل في عمان لا يزال قيد النظر. ومن شأن توسيع الاقتصاد الرسمي وزيادة المشاركة في سوق العمل، وخاصة بين النساء، أن يفيد الإنتاجية والنمو في جميع بلدان المنطقة. وبوجه عام، من المرجح نشوء تكاليف مالية عن تحسين أداء سوق العمل ونظم التعليم، مما يعزز الحجج المؤيدة لاتخاذ إجراءات الضبط المالي الداعمة للنمو على النحو المبين في قسم المالية العامة (الحاشية 2).

⁶ يتناول الفصل 4 بمزيد من التفصيل انعكاسات نجاح استراتيجيات التنوع الاقتصادي على النمو والتي تعزز التجارة.

⁷ راجع دراسة Adler and others 2017، ودراسة Mitra and others 2016.

ويتخذ صناع السياسات أيضا خطوات لتحسين بيئة الأعمال بصورة أعم لتشجيع الاستثمار الخاص وتوفير فرص العمل. وقد أصبحت هذه الإصلاحات المعززة للنمو أكثر إلحاحا في ظل حجم الضبط المالي المطلوب. ففي الجزائر، بدأت الحكومة في وضع استراتيجية شاملة لإعادة صياغة النموذج الاقتصادي الذي تتبعه لتحقيق نمو يقوده القطاع الخاص. وفي إيران، تهدف خطة التنمية الوطنية السادسة إلى تنمية القطاع الخاص والحد من الاعتماد على النفط. وقد أطلقت دول مجلس التعاون الخليجي بالفعل استراتيجيات طموحة للتنمية الوطنية، وتباشر السلطات حاليا مرحلة تنفيذها. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية في هذا الصدد في دمج هذه الاستراتيجيات في أطر اقتصادية كلية سليمة على المدى المتوسط. ففي المملكة العربية السعودية، يعكف صناع السياسات على وضع سياسات محددة لتنفيذ رؤية 2030، مع وضع نظام للمتابعة يستند إلى مؤشرات الأداء الرئيسية. وبالمثل، بدأت عُمان والإمارات في استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية، في حين تؤكد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية في قطر أيضا على قوة نظامي المراقبة والتقييم. ويجري توسيع دور القطاع الخاص من خلال برامج الخصخصة (في 16 قطاعا في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك إمكانية بيع أجزاء من شركة أرامكو، وفي عُمان)، وتطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص (الجزائر، عمان، قطر، السعودية، الإمارات). وقد أطلقت المملكة العربية السعودية مؤخرا "برنامج إزالة العقبات أمام نمو القطاع الخاص" لتحسين بيئة الأعمال. وتم تنفيذ عدد من الإصلاحات المهمة في إطار هذا البرنامج، بما في ذلك تدابير لتطوير أسواق رأس المال، وتسريع إجراءات التخليص الجمركي، وتحديث قانون المنافسة، وسن قانون الرهن التجاري. وهناك تدابير أخرى على وشك الاكتمال تشمل قوانين الإعسار والمنافسة. وفي بلدان أخرى في المنطقة، يتضمن التقدم المحرز إنشاء النافذة الواحدة لتسجيل الشركات وترخيصها (الكويت، عمان، قطر)، وتسريع الإجراءات الجمركية (البحرين، عمان)، وحماية صغار المستثمرين (السعودية، الإمارات)، واتخاذ مبادرات لتعزيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الجزائر، عمان)، وتعزيز فرص الحصول على التمويل (البحرين، عمان، الإمارات).

وفي المرحلة المقبلة، من شأن زيادة الجهود الرامية إلى تحسين الحوكمة والشفافية، وتعزيز المساءلة، وزيادة الكفاءة الحكومية أن تسهم أيضا في تعزيز ثقة القطاع الخاص (تقرير World Bank 2017). ولا تزال هناك تحديات مهمة تتمثل في تحسين الحوكمة ومعالجة مخاطر الفساد، لا سيما في البلدان المتأثرة بالصراعات (راجع الإطار 2-1 في عدد أكتوبر 2016 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

مخاطر التطورات السلبية تلقي بظلالها على التوقعات الاقتصادية

لا تزال الكفة السلبية هي الأرجح في ميزان المخاطر التي يتعرض لها النمو في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. فهناك عدم يقين كبير يحيط بأفاق أسعار النفط، ولكن المخاطر الناشئة عن تقلب هذه الأسعار تبدو أكثر ترجيحاً للجانب السلبي بوجه عام نظراً للعجز الكبير في المالية العامة والحساب الجاري. ولا تزال مخاطر التطورات السلبية الناشئة عن الصراعات الإقليمية والتطورات الجغرافية-السياسية قائمة أيضاً، بما في ذلك الصدع الدبلوماسي بين قطر وبلدان أخرى. وهناك مخاطر أخرى أكثر عالمية قد تؤثر بدورها على المنطقة، مثل التحول المحتمل إلى السياسات الانغلاقية في الاقتصادات المتقدمة. وقد يؤثر هذا التحول على النمو العالمي، مما يؤثر بدوره على البلدان المصدرة للنفط في المنطقة، وخاصة إذا دفعت هذه السياسات أسعار النفط نحو الانخفاض. وقد تؤدي عودة السياسة النقدية العادية بأسرع من المتوقع في الولايات المتحدة إلى سرعة تشديد الأوضاع المالية العالمية، وارتفاع حاد في سعر الدولار الأمريكي، وزيادة تكلفة التمويل الدولي والحد من توافره، وخاصة للبلدان ذات التصنيف الائتماني المنخفض، وتعزيز الحجج المؤيدة لاتخاذ إجراءات الضبط المالي. وفي المقابل، هناك احتمالات بتجاوز التوقعات العالمية - بما في ذلك حدوث تعافٍ عالمي أقوى وأكثر استمرارية - وهو ما يمكن أن يساهم في تحقيق نمو أعلى في المنطقة.

الإطار 1-1: الانعكاسات الاقتصادية للصدع الدبلوماسي مع قطر¹

عقب الصدمة الأولية الناشئة عن إجراءات الخامس من يونيو، يواصل الاقتصاد القطري والأسواق المالية القطرية التكيف مع تأثير الصدع الدبلوماسي.

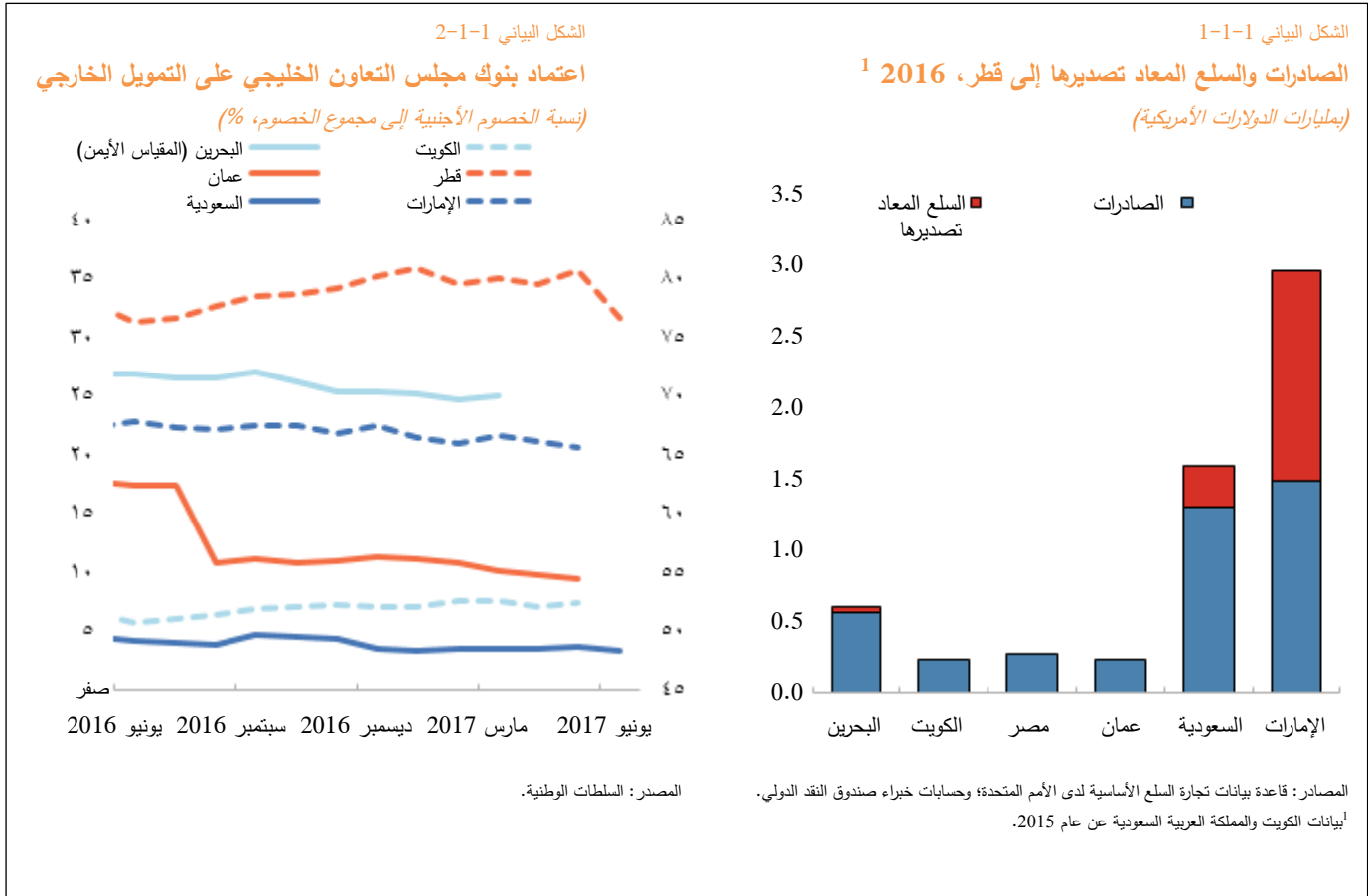
فقد قام عدد من البلدان، منها البحرين ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات، بقطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع قطر في الخامس من يونيو 2017. وأغلقت هذه البلدان الأربعة مجالها الجوي أيضا أمام رحلات الخطوط الجوية القطرية، كما تم إغلاق الحدود البرية القطرية مع السعودية. كذلك قامت بعض البنوك في المنطقة بتقليص تعاملاتها مع العملاء المرتبطين بقطر.

وكان الأثر الاقتصادي لهذه الأزمة ملموسا في قطر عبر تعطيل التدفقات التجارية والمالية. فهناك قرابة السُدس من واردات قطر يتم إنتاجه في البلدان التي تفرض قيودا تجارية، كما يمر جانب كبير من الواردات الأخرى عبر المملكة العربية السعودية والإمارات (الشكل البياني 1-1-1). وقد تم تحويل مسار بعض العمليات التجارية عبر الكويت وعمان، كما تم إيجاد مصادر بديلة لإمدادات الغذاء، مما خفف المخاوف إزاء أي نقص محتمل. وكان مصدر القلق في البداية هو احتمال أن يؤثر تعطيل التجارة على تنفيذ مشروعات البنية التحتية الرئيسية، ولكن هذا القلق قد تراجع بفضل توافر مخزون من مواد البناء ومصادر الواردات البديلة والتنافسية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل قطر حاليا على تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتتويع مصادر الواردات والتمويل الخارجي، ولتعزيز أنشطة تجهيز المواد الغذائية محليا.

وقد نشأت بعض الضغوط المالية، فقد أدى تخفيض درجة التصنيف الائتماني السيادي وأفاق الاقتصاد لدولة قطر إلى رفع أسعار الفائدة السائدة بين البنوك، كما تراجعت ودائع القطاع الخاص (على مستوى المقيمين وغير المقيمين). كذلك انخفضت الخصوم المستحقة للبنوك الأجنبية (الشكل البياني 1-1-2). وقد تم التخفيف حتى الآن من حدة الأثر الواقع على الميزانيات العمومية للبنوك عن طريق ضخ السيولة من مصرف قطر المركزي وزيادة ودائع القطاع العام. وتركز البنوك بشكل استباقي على تأمين التمويل الإضافي طويل الأجل لعملياتها.

ويبدو التأثير الاقتصادي ضعيفا حتى الآن في باقي بلدان المنطقة، ومنها دول مجلس التعاون الخليجي. فقد ظلت صادرات قطر بوجه عام مستمرة لهذه البلدان، بما في ذلك الكميات الكبيرة من الغاز الموردة إلى عُمان والإمارات. وكان رد الفعل مواتيا كذلك في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع زوال التداعيات الأولية بسرعة. وعلى المدى الأطول، قد يؤدي هذا الصدع الدبلوماسي إذا ما طال أمده إلى إبطاء التقدم نحو زيادة التكامل في مجلس التعاون الخليجي والتسبب في إضعاف الثقة، مما يخفض الاستثمارات والنمو ويرفع تكاليف التمويل في قطر وربما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي أيضا.

¹ إعداد أولومويوا أديديجي، ومحمد القرشي، وستيفان روديت، وصهيب شاهد. وقدم المساعدة البحثية بريان هايلاند.



Adler G., R. Duval, D. Furceri, S. Kiliç Çelik, K. Koloskova, and M. Poplawski-Ribeiro. 2017. “Gone with the Headwinds: Global Productivity.” IMF Staff Discussion Note 17/04, International Monetary Fund, Washington DC.

International Monetary Fund (IMF). 2014. “Sovereign Asset-Liability Management—Guidance For Resource-Rich Economies.” Washington, DC. <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2014/061014.pdf>

———. 2016a. “Diversifying Government Revenue in the GCC: Next Steps.” Paper presented at the Annual Meeting of GCC Ministers of Finance and Central Bank Governors, Riyadh, Saudi Arabia, October 26.

———. 2016b. “More Bang for the Buck in the GCC: Structural Reform Priorities to Power Growth in a Low Price Environment.” Paper presented at the Annual Meeting of GCC Ministers of Finance and Central Bank Governors, Riyadh, Saudi Arabia, October 26.

———. 2017. “If Not Now, When? Energy Price Reform in Arab Countries.” Paper presented at the Annual Meeting of Arab Ministers of Finance, Rabat, Morocco, April 18–19.

Mitra, P., A. Hosny, G. Minasyan, G. Abajyan, and M. Fischer. 2016. “Avoiding the New Mediocre: Raising Potential Growth in the Middle East and Central Asia.” Middle East and Central Asia Departmental Paper 16/1, International Monetary Fund, Washington, DC.

Sommer, M., G. Auclair, A. Fouejieu, I. Lukonga, S. Quayyum, A. Sadeghi, G. Shbaikat, A. Tiffin, J. Trevino, and B. Versailles. 2016. “Learning to Live with Cheaper Oil.” Middle East and Central Asia Departmental Paper 16/3, International Monetary Fund, Washington, DC.

Tamirisa, N., G. Agou, C. Duenwald, T. Mirzoev, B. Nandwa, G. Pierre, T. Kass-Hanna, and K. Dybczak. Forthcoming. “Protecting and Promoting Inclusive Growth and Fiscal Sustainability through the Public Wage Bill in the Middle East and Central Asia Region.” International Monetary Fund, Washington, DC.

World Bank. 2017. *Doing Business Indicators*. Washington, DC.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة

توقعات		متوسط				
2018	2017	2016	2015	2014	2013-2000	
3.0	1.7	5.6	2.1	2.6	5.1	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير السنوي؛ %)
0.8	1.5	3.3	3.7	3.8	3.7	الجزائر
1.7	2.5	3.0	2.9	4.4	5.1	البحرين
3.8	3.5	12.5	1.6-	3.2	3.3	جمهورية إيران الإسلامية
2.9	0.4-	11.0	4.8	0.7	...	العراق
4.1	2.1-	2.5	2.1	0.6	5.1	الكويت
31.2	55.1	3.0-	10.3-	53.0-	4.3	ليبيا
3.7	0.0	3.0	4.2	2.5	3.8	عمان
3.1	2.5	2.2	3.6	4.0	11.7	قطر
1.1	0.1	1.7	4.1	3.7	4.2	المملكة العربية السعودية
3.4	1.3	3.0	3.8	3.3	4.9	الإمارات العربية المتحدة
8.5	2.0-	9.8-	28.1-	0.2-	3.1	اليمن ¹
6.1	4.4	4.7	5.4	5.8	7.5	تضخم أسعار المستهلكين (المتوسط السنوي، %)
4.4	5.5	6.4	4.8	2.9	3.8	الجزائر
3.5	0.9	2.8	1.8	2.7	1.7	البحرين
10.1	10.5	9.0	11.9	15.6	18.2	جمهورية إيران الإسلامية
2.0	2.0	0.4	1.4	2.2	15.3	العراق
2.7	2.5	3.5	3.7	3.1	3.2	الكويت
32.1	32.8	27.1	9.8	2.4	5.1	ليبيا
3.2	3.2	1.1	0.1	1.0	2.7	عمان
4.8	0.9	2.7	1.8	3.4	4.4	قطر
5.0	0.2-	3.5	2.2	2.7	2.2	المملكة العربية السعودية
2.9	2.1	1.8	4.1	2.3	4.2	الإمارات العربية المتحدة
29.5	20.0	5.0	39.4	8.2	11.5	اليمن ¹
4.1-	5.2-	10.6-	9.3-	1.1-	6.2	رصيد المالية العامة الكلي لدى الحكومة العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.2-	3.5-	13.7-	15.7-	8.0-	3.7	الجزائر
11.9-	13.2-	17.8-	18.4-	1.6-	0.9-	البحرين ²
2.2-	2.2-	2.6-	1.8-	1.1-	1.6	جمهورية إيران الإسلامية ³
4.7-	5.1-	14.1-	12.3-	5.4-	...	العراق
1.5	1.5	0.3	5.8	22.3	28.8	الكويت ²
23.3-	43.0-	102.7-	126.6-	73.8-	11.7	ليبيا
11.4-	13.0-	21.6-	15.7-	1.1-	8.6	عمان ²
0.5	1.0-	3.9-	5.6	15.3	10.3	قطر
7.2-	8.6-	17.2-	15.8-	3.4-	8.0	المملكة العربية السعودية
2.2-	3.7-	4.1-	3.4-	1.9	7.7	الإمارات العربية المتحدة ⁴
6.6-	9.9-	13.5-	10.6-	4.1-	3.0-	اليمن ¹

0.2-	0.4-	3.6-	3.5-	8.8	12.9	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
10.8-	13.0-	16.5-	16.5-	4.4-	12.5	الجزائر
4.2-	4.6-	4.7-	2.4-	4.6	6.4	البحرين
5.9	5.1	4.1	2.4	3.2	5.0	جمهورية إيران الإسلامية
6.7-	6.3-	8.7-	6.5-	2.6	...	العراق
1.4-	0.6-	4.5-	3.5	33.4	33.3	الكويت
9.8	1.8	22.4-	52.6-	78.4-	23.7	ليبيا
13.2-	14.3-	18.6-	15.5-	5.8	8.7	عمان
1.0	2.3	4.9-	8.4	24.0	20.8	قطر
0.4	0.6	4.3-	8.7-	9.8	16.8	المملكة العربية السعودية
2.1	2.1	2.4	4.7	13.3	10.3	الإمارات العربية المتحدة
2.4-	2.3-	5.6-	5.5-	1.7-	0.0	اليمن ¹

المصادر: السلطات الوطنية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تُدرج المتغيرات على أساس السنة المالية لإيران (21 مارس/20 مارس).

¹ تقوم توقعات 2018 على افتراض انتهاء الصراع في أوائل 2018.

² الحكومة المركزية.

³ الحكومة المركزية وصندوق التنمية الوطني ما عدا "مشروع الدعم المستهدف".

⁴ الحسابات الموحدة للحكومة الاتحادية وإمارات أبو ظبي ودبي والشارقة.